العدوان العراقي على الكويت اغسطس ١٩٩٠ ـ فبراير ١٩٩١ (مسألة الحدود والحق التاريخي) دراسة تاريخية

عبد المالك التميمي*

* حصل على الدكتوراه في تاريخ العرب الحديث من جامعة درهام في بريطانيا عام ١٩٧٨ .
يعمل حالياً أستاذاً بقسم التاريخ ـ جامعة الكويت.

الملخص

هذه الدراسة محاولة لتفسير ما حدث من اعتداء عراقي على الكويت واحتلالها في أغسطس ١٩٩٠م، وتتناول في البداية أسباب الاحتلال والتي ركز عليها الباحث وأجملها في سبعة أسباب هي: الحقد الطبقي، وطبيعة النظام العراقي الديكتاتورية، والحسابات الخاطئة، والإعلام العراقي، وبناء القوة العسكرية العراقية، وموقف المؤيدين للنظام العراقي ثم ضعف وتفكك منطقة الخليج العربي. بعد ذلك عالجت الدراسة مسألة الحدود بين العراق والكويت، ثم مناقشة ادعاء العراق في الحق التاريخي بالكويت، وأخيراً الاحتلال العراقي للكويت والمفاهيم القومية، وثم التركيز هنا على تأثير الاحتلال على فكرة العروبة والقومية، وفكرة الوحدة العربية.

ونظراً لأن موضوع الدراسة يقع في التاريخ المعاصر جداً، فإن هناك مشكلة في المصادر قد واجهت الباحث لأن جانباً كبيراً من وثائقه لن تظهر إلا بعد عدة سنين، وحتماً ستضيف الكثير إلى المعلومات والتحليل في هذه الدراسة لكن ذلك لم يمنع من مناقشة هذه القضية بحجة عدم اكتمال معلوماتها. وتنقسم مصادرها إلى: الكتب والدوريات التي عالجت الخلفية التاريخية، ثم بعض الوثائق التي حصل عليها الباحث من مصادر مختلفة، ومعايشة الباحث لحدث الاحتلال ومشاهداته، إضافة إلى ما طرحته وسائل الاعلام العربية وأجنبية.

ونعتقد بأن الدراسة العلمية لهذه القضية هامة لأن هذا الحدث له آثار عميقة في الفكر العربي والقيم والمفاهيم السائدة، كما ستكون له آثار سياسية واجتماعية واقتصادية لفترة طويلة من الزمن على المنطقة.

ويلاحظ تركيز الباحث على أسباب الاحتلال العراقي للكويت لأن العقل العربي قد حار في تفسير أسباب الاحتلال رغم التبريرات والادعاءات التي أطلقها الإعلام العراقي ومؤيدوه، كما أن هذه الدراسة ليست رداً على الإعلام العراقي بقدر ما هي دراسة للاحتلال وأبعاده، تهدف للوصول إلى الحقيقة. وفي نهاية البحث مجموعة هامة من الخرائط التي تثبت أن للكويت حدوداً لم تكن تابعة للعراق، وهذه الخرائط من مصادر مختلفة وتغطي حقبة زمنية طويلة.

مقدمة

يقع هذا الحدث في التاريخ المعاصر جداً، ولذلك فإن جانباً كبيراً من وثائقه لن تظهر إلا بعد عدة سنين، وحتماً ستضيف إلى التحليل والمعلومات الكثير. وتركز هذه الدراسة على قضية الحدود بين الكويت والعراق، وادعاء الحق التاريخي.

أما مصادر الدراسة فتنقسم إلى ما يلي:ـ

أولاً: معايشة الباحث للاحتلال، ومشاهداته لمدة أربعة أشهر كاملة منذ بدايته حتى أواخر نوفمبر ١٩٩٠.

ثانياً: الكتب والدوريات التي عاجلت الخلفية التاريخية للموضوعات التي تناولتها الدراسة عربية وأجنبية.

ثالثاً: بعض الوثائق التي حصل عليها الباحث من مصادر مختلفة، وفيها معلومات غنية ستكون أساساً لدراسة أخرى في المستقبل.

رابعاً: وسائل الإعلام العربية والأجنبية من صحافة وتلفاز وإذاعة ووكالات أنباء.

ونرجو أن تضيف إلى جهود الآخرين جهداً في فهم وتفسير ما جرى. فلقد كانت الكويت محط أنظار قوى عديدة في التاريخ الحديث والمعاصر، ولعل أهمية موقع الكويت وثروتها النفطية وراء تلك الأطماع والتي قد لا يكون الاحتلال العراقي آخرها. فالكويت تقع على رأس الخليج العربي وفي مثلث هام، وتتمتع بسواحل وموانىء جيدة، وثروة بترولية كبيرة، وهي بذلك تعتبر ذات أهمية استراتيجية جعلتها مجال تنافس، وهدفاً للأطماع على المستويين الإقليمي والدولي.

يقول، أرنولد ويلسون حول أهمية موقع الكويت «إن مميزات موقع الكويت الاستراتيجي والتجاري وقربها من منطقة ما بين النهرين، واتصالها الحميم مع المملكة العربية السعودية حيث توفر المنطقة ممراً سهلاً ـ كل هذه المميزات تجعل موقع الكويت ذا أهمية خاصة»[١].

وربما أضاف النظام العراقي إلى تلك الأهمية كون الكويت نقطة انطلاق للعراق نحو التوسع في منطقة الخليج وقد لا يكون الهدف الوقوف عند حدودها لأهمية موقعها وثروتها الطبيعية.

إن القضيتين اللتين نعالجهما في هذه الدراسة، وهما: الحدود بين العراق

والكويت، وادعاء الحق التاريخي من أهم القضايا المتعلقة بالاحتلال العراقي وتحتاجان منا إلى التركيز عليهما.

مسألة الحدود بين العراق والكويت

لقد كانت الحدود في السابق بين الدول العربية وبينها وبين دول الجوار حدوداً بشرية غير ثابتة وغير مرسمة على الأرض، وحتى بداية القرن التاسع عشر لم تكن الدول العربية تعرف الحدود بالمعنى السياسي حدوداً على الأرض. وقبل ذلك كانت الدولة العربية الاسلامية واحدة فيها مقاطعات وولايات وليس فيها كيانات سياسية مستقلة مستمرة لذلك فالحدود هي حدود تلك الدولة.

أما بعد ظهور القوميات في أوروبا وسقوط عصر الامبراطوريات وقيام الدولة المستقلة فقد أصبحت الحدود على الأرض، وبدأت مسألة الحدود تصبح قضية هامة بين العرب ودول الجوار في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ثم بدأت تصبح مشكلة لها أهميتها في مطامع القوى المحلية والاقليمية والأجنبية منذ بداية القرن العشرين. وكان لابد من تحديد حدود الدول العربية حسماً للنزاع بينها من جهة، وتحقيقاً لمصالح القوى التي تتنافس عليها من جهة أخرى، وقد حسمت بتحديد للحدود ارتضتها الأطراف المختلفة إلا أنها في كثير من الحالات لم ترسم بصورة نهائية، وعندما ظهر النفط في بعض الدول العربية زادت هذه المسألة تعقيداً وأثيرت المشكلات حولها بين الدول الحدودية سواء أكانت عربية أم غير عربية. وبعد الحرب العالمية الأولى رأت الدول العربية والدول الأجنبية الأخرى ـ على المستويين الإقليمي والدولي ـ التي لها مصالح في هذه المنطقة بأن تحديد الحدود كان ضرورة وحلا لكثير من المشكلات السياسية والسكانية والاقتصادية، ومن الطبيعي أن تنشأ مشكلات تتعلق بهذه المسألة لكن الأمر الذي اتفق عليه الجميع بعد الحرب العالمية الأولى وظهور عصبة الأمم والقانون الدولي وتعزز ذلك بعد الحرب الثانية وقيام الأمم المتحدة وحصول عدد كبير من الدول على استقلالها ومنها الدول العربية وسقوط عصر الفتح والتوسع الاستعماري وسقوط الامبراطوريات التي تقوم على حساب الآخرين وانتهى عصر الغزو القبلي، ودخل العالم عصر القانون الدولي والسيادة الوطنية والقومية، لكننا فوجئنا بالنظام العراقي عند احتلاله الكويت في أغسطس ١٩٩٠ يعود بالبشرية إلى الوراء، ويطعن كل ذلك التطور التاريخي والإنساني.

إن مشكلة الحدود بين العراق والكويت شأنها شأن مشكلات الحدود بين الأقطار العربية، وقد استقرت، وتم الاتفاق بشأنها عام ١٩٦٣م، ولكن لم يتم ترسيمها

بصورة نهائية.. إن مشكلة الحدود بين العراق والكويت قد مرت بعدة مراحل منذ عام ١٩١٣ عندما كانت السلطة العثمانية قائمة قبل سقوطها في الحرب العالمية الأولى وكذلك في عام ١٩٢٢ في اتفاقية العقير، ثم بعد استقلال العراق عام ١٩٣٢، وعام ١٩٥١ وعام ١٩٦٣م.

وكانت المشكلة ولا تزال مسألة حدود وخلاف حول ترسيمها، لكن الاحتلال العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ قد نسف ذلك التاريخ وحوله إلى مطالبة العراق بالكويت كما كان ينادي بها حاكم العراق السابق في عام ١٩٦١، مدعياً بأن للعراق حقاً تاريخياً في الكويت.

لقد بدأت مسألة الحدود بين العراق والكويت عام ١٩١٢ برسائل متبادلة بين السلطة العثمانية والحكومة البريطانية[٢]. وتم تحديدها في عام ١٩١٣، وقبل الدخول في تطور قضية الحدود بين البلدين منذ ذلك التاريخ لابد من توضيح بعض المسائل المتعلقة بالمطالب العراقية. فيقول النظام العراقي ضمن حججه بأن الاستعمار البريطاني هو الذي وضع حدود الكويت، وهو بذلك يتجاهل أو يجهل حقيقة تاريخية وهي أن الاستعمار البريطاني والفرنسي هما اللذان وضعا حدود العراق في اتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦ لتقسيم البلاد العربية، وبعد ذلك أقرت عصبة الأمم ذلك الواقع واعتمدته فيما بعد هيئة الأمم المتحدة، وبقيت بعض المشاكل الحدودية بين الدول العربية، وبينها وبين دول الجوار غير العربية تركت معلقة كان على تلك الدول أن تبادر إلى حلها بعد الاستقلال سلمياً إما بالتراضي والتعاون بين أنظمة تلك الدول، أو بالتقاضي أمام المنظمات الدولية ومنها محكمة العدل الدولية.

إن مشكلة الحدود بين العراق والكويت قد بدأت عام ١٩١٣ كما ذكرنا، وفي هذا العام وافق الشيخ مبارك الصباح على منح امتياز التنقيب عن النفط في الكويت لشركة النفط البريطانية الفارسية المحدودة، وفعلاً زارت بعثة من البحرية البريطانية الكويت لتفحص تسرب الغاز في منطقة برقان في نوفمبر ١٩١٣[٣].

وكان للعامل الاقتصادي دور في هذه المسألة رغم أن العراق من البلدان الغنية في النفط والزراعة وقد اكتشف النفط فيه منذ أمد بعيد وهو أول بلد عربي يظهر فيه النفط قبل الحرب العالمية الأولى[٤].

لقد نصت الاتفاقية البريطانية العثمانية عام ١٩١٣ على حدود الكويت الشمالية والجنوبية فذكرت المادة الخامسة من تلك الاتفاقية «يمارس شيخ الكويت الاستقلال الذاتي داخل الأراضي التي تشكل حدودها نصف دائرة مركزها مدينة الكويت، يقع خور الزبير في أقصى شمالها، كذلك جزر وربه وبوبيان ومسجان وفيلكا وعوهه وكبر وقارورة وأم المرادم مضافاً إليها الجزر والمياه المجاورة كلها داخلة ضمن هذه المنطقة[٥].

أما مؤتمر العقير الذي عقد عام ١٩٢٢، فقد أقر الحدود مع العراق كالتالي: «يبدأ خط الحدود بين الكويت والعراق من منتصف المدخل الغربي لخور عبدالله في شمال جزيرة بوبيان متجهاً نحو الغرب حيث يقع طريق أم قصر ـ الكويت ماراً في جنوب أم قصر ويحافظ على نفس الاتجاه حتى يلتقي بطريق الزبير ـ الكويت جنوب صفوان بحوالي ٣ أميال...»[٦].

لقد قام الباحث بمراجعة بعض الخرائط من مصادر مختلفة وفي أوقات مختلفة خلاف نصف قرن تقريباً منذ بدء تخطيط الحدود العراقية الكويتية في عام ١٩١٢ حيث اتضح منها بأن هناك حدوداً للكويت ولا تقع ضمن الحدود العراقية (انظر الخرائط المرفقة بهذه الدراسة)[٧].

وتمضي الوقائع التاريخية في العشرينيات من هذا القرن، وما بعد ذلك لتؤكد كيان الكويت، وعدم تبعيتها الفعلية للدولة العثمانية. «ففي عام ١٩٢٨ اجتمع المتنافسون على النفط في المنطقة في أوستند لتحديد الأراضي التي كانت خاضعة للدولة العثمانية، وبدا أن المؤتمر سيفشل بسبب عدم الاتفاق على خارطة وحدود للدولة العثمانية المنهارة، ولكن غولبنكيان قد أنقذ الموقف، فطلب خارطة كبيرة للشرق الأوسط ووضعها على الطاولة، وتناول قلماً أحمر سميكاً ورسم خطاً عليها وقال: (هذه هي الامبراطورية العثمانية كما عرفتها عام ١٩١٤، وأنا أعرف الناس بها لأنني ولدت وعشت فيها وخدمتها) ووقعت الاتفاقية التي تحمل اسم اتفاقية الخط الأحمر، وقد سر الأمريكيون عندما وجدوا بأن الكويت خارج نطاق الخط الأحمر، وهي المكان الذي كانوا يعتزمون البحث عن النفط فيه»[٨].

وذلك يعني بأن الأتراك لم يكونوا يمارسون أية سيادة فعلية على الكويت، ثم جاءت بعد ذلك بفترة قصيرة الرسائل المتبادلة بين رئيس وزراء العراق وأمير الكويت في عام ١٩٣٢ بشأن الحدود والعلاقات بين البلدين لتؤكد بأن تعامل العراق مع الكويت كان تعاملاً بين كيانين سياسيين وأن المسألة لا تتعدى مشكلات حدودية، واستندت كل المشاورات والرسائل المتبادلة حول الحدود بين البلدين إلى الأسس التي وضعت عام ١٩١٣ وعام ١٩٢٢ وعام ١٩٣٢. حيث جاء وصف الحدود العراقية الكويتية في الرسائل المتبادلة بين الحكومة البريطانية والحكومة العراقية في الأعوام ١٩٤٠، ١٩٤٢، و١٩٥١ لتؤكد ما ورد في الرسائل السابقة بين الطرفين[٩].

وفي عام ١٩٥٤ تجدد الحديث عن مشكلة الحدود بين البلدين وكذلك عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦، وبخاصة حول الحدود وإسالة مياه شط العرب إلى الكويت[١٠]. ولم تحسم قضية ترسيم الحدود حتى ذلك التاريخ.

وفي عام ١٩٦١ عندما أعلنت الكويت استقلالها ظهر فجأة حاكم العراق عبد

الكريم قاسم ليطالب بالكويت على أنها تابعة للعراق أيام العثمانيين. وانتهت مطالبته بثورة قضت عليه لتضع العلاقات بعد ذلك بين البلدين في مسارها الصحيح، فبعد انتهاء نظام قاسم بثورة ١٩٦٣ اعترف العراق في ١٩٦٣/١٠/٤ باستقلال الكويت، وأكد احترامه لوضع الحدود العراقية الكويتية، وفي نفس الشهر أبرمت الدولتان اتفاقية مالية تقضي بأن تقدم الكويت للعراق قرضاً بمبلغ ٣٠ مليون دينار كويتي بغير فوائد، ويسدد خلال ٢٥ سنة، وانتهت بذلك أزمة الحدود لعام ١٩٦١[١١]، وبقى فقط ترسيمها.

وقد أثيرت قضية ترسيم الحدود بين العراق والكويت من الطرف الكويتي عدة مرات في السبعينيات والثمانينيات، ولكن النظام العراقي كان يماطل ويطلب التأجيل المستمر، وبخاصة أثناء الحرب العراقية الإيرانية وبعدها.

وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية اتضح أن النظام العراقي كان يبيت أمراً، لكن لم يخطر ببال أحد أنه سيقوم بعملية غزو كاملة للكويت ويدمر مؤسساتها وينهب خيراتها ويقتل ويشرد شعبها والمقيمين على أرضها في ٢ أغسطس ١٩٩٠، مدعياً بأن الكويت جزء من العراق، وتحرك العالم يطالب العراق بالانسحاب من الكويت، واحترام استقلالها، ولم يستجبْ، وبعد أن استنفذت كل الوسائل السلمية في سبيل ذلك قرر المجتمع الدولي الحرب لتحرير الكويت وتم التحرير في ٢٦ فبراير ١٩٩١م.

إن الحقيقة التاريخية لم يفهمها ويستوعبها النظام العراقي هي أن تكوين تاريخ الشعوب قد مر عبر مراحل عديدة، وفي ظل متغيرات تاريخية سياسية واجتماعية واقتصادية وديمغرافية كان عنصر الهجرة السكانية عاملاً مهماً في تكوين الشعوب وجغرافيتها السياسية، وتغيرت معالم الحدود ومكانها منذ أن كانت حدوداً على البشر في زمن السيطرة القبلية، إلى الحدود على الأرض في زمن سيطرة النظام الدولي والقانون الدولي في عهد نهضة الشعوب وفرض حقوقها القومية، وصحوتها بعد صراع طويل على حدود جديدة للدول عندما تم تكوينها وتحديدها على أساس وطني وقومي وأقرها القانون الدولي في التاريخ الحديث والمعاصر وبالتحديد منذ نهاية الحرب العالمية الأولى كما ذكرنا.

ومهما كانت الآثار السلبية لتحديد تلك الحدود والكيانات فإنها قد حسمت النزاع والحروب وقلصتها إلى حد كبير، وأصبح القانون الدولي ضماناً لحماية تلك الحدود، ورفض استخدام القوة لتغييرها، وبموجب ذلك تم الاعتراف باستقلال الدول العربية تباعاً منذ بداية الثلاثينيات من هذا القرن وأصبح أي اعتداء على تلك الحدود تحدياً للقانون الدولي، وأي خلاف أو تغيير للحدود بين دولتين أو أكثر ينبغي أن تتم تسويته سلمياً، وأن استخدام القوة في هذا الأمر ممنوع ولن يسمح به دولياً.

لقد كتب في مسألة الحدود بين العراق والكويت الكثير من الاجتياح العراقي للكويت، والسؤال الهام ماذا نستخلص من تلك الكتابات؟ لقد عرضت مشكلة الحدود منذ قبيل الحرب العالمية الأولى حتى الآن كما فعلنا في هذه الدراسة، لكن ماذا بعد ذلك العرض للوقائع والوثائق؟

أولاً: إن الأنظمة الديكتاتورية الفردية التي تملك القوة لا تتورع بأن تضرب كل المواثيق والاتفاقيات عرض الحائط وتقلب الحقائق وتزيف التاريخ، والنظام العراقي مثل صارخ على هذا النوع من الأنظمة. ذلك يعني أننا لا يجب أن نكتفي بتكرار الوقائع والوثائق التي تثبت سيادة الكويت واستقلالها، وإنما ينبغي أن نعي بأن سقوط هذا النظام هو بداية النهاية لهذه المشكلة وغيرها.

ثانياً: إن ترسيم الحدود بين الكويت والعراق مطلب شعبي لا يعطله أو يلغيه أي تلكؤ أو تبرير من جانب النظام العراقي أو أي طرف، وعلينا أن نعمل المستحيل للانتهاء من هذه القضية.

ثالثاً: إن التركيز على مسألة ترسيم الحدود لا يتعارض مع طموحات شعب المنطقة والعرب في الوحدة، لأن الوحدة كما نفهمها إرادة شعب، لذلك لابد في المقابل من العمل الجاد لتطوير صيغة مجلس التعاون الخليجي إلى صيغة اتحاد كونفدرالي أو فيدرالي لتصبح قوة اقتصادية وسياسية وبشرية قادرة على حماية شعبها والتنمية في دولها.

رابعاً: حسم الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون وحلها كي لا تكون مبرراً للفرقة ولإثارة مشكلات مماثلة من النظام العراقي أو غيره.

خامساً: إن القوة التي تحمي الحدود والتنمية هو شعب المنطقة، حيث يجب أن يكون له دور أكثر في المشاركة السياسية كما ينبغي أن يعطى الأمن مفهوماً شاملاً، ويتم التركيز على بناء المواطن وبناء الذات بناء حقيقياً، وليس فقط التفكير في الجانب العسكري والتكنولوجي.

سادساً: إن مشكلة الحدود بين الدول العربية جزء من مشكلة التخلف التي نعيشها، فالدول المتقدمة قد توصلت إلى حل لمشاكلها الحدودية بالطرق السلمية. أما الأنظمة المتخلفة والديكتاتورية مثل النظام العراقي فيفكر بعقلية مضى عليها عدة قرون.

لقد انتقل النظام العراقي بعلاقاته مع الكويت من خلاف حول الحدود إلى

مطالبة بالكويت مدعياً بأن للعراق حقاً تاريخياً في الكويت، فما مبررات ذلك الادعاء، وما الرد العلمي عليها؟

ادعاء الحق التاريخي بالكويت

طرح النظام العراقي مبررات مطالبته بالكويت في كتاب ألفه د. مصطفى النجار .ود. محمد عبد المطلب البكاء بعنوان «الكويت عراقية» صدر في بغداد عام ١٩٩٠م بعد الغزو العراقي للكويت بشهرين.

وفي هذه الدراسة تفنيد لذلك الادعاء ومبرراته. في مقدمة الكتاب يتحدث عن العلاقة القديمة بين مدينة البصرة العراقية وكاظمة الكويتية، ويقول «وما الاكتشافات الأثرية التي اكتشفت مؤخراً والتي تعود إلى حضارة وادي الرافدين إلا من جملة الأدلة الحضارية والتاريخية التي تعزز حقيقة لا تقبل النقاش من التحام أرض كاظمة بأرض البصرة... إن أرض الكويت جزء من أرض العراق خضعت حسب الحفريات الآثارية والطبوغرافية إلى المؤثرات ذاتها في العراق كما أن البيئة والمناخ والتكوين البشري إضافة إلى عوامل الحياة اليومية تؤكد كلها عراقية الكويت...».

أولاً: لم يذكر الكتاب شيئاً عن أية حفريات آثارية وعن مكتشفيها وأين اكتشفت ومتى؟ فليس من الدراسة العلمية أن تذكر شيئاً دون دليل ودون وثائق.

ثانياً: إن المؤثرات التي يذكرها من مناخ وبيئة وتكوين بشري تنطبق على شبه الجزيرة العربية كلها كما تنطبق إذا ما قامت دراسة مقارنة على سكان (الهلال الخصيب) العراق والشام ثم ماذا عن الاتصال الجيولوجي والطبوغرافي بين المناطق الحدودية العراقية والإيرانية من جهة وبين المناطق العراقية والتركية من جهة أخرى؟! وإذا كانت هناك حضارة لوادي الرافدين في التاريخ القديم فقد كانت هناك حضارة لفيلكة والبحرين، في التاريخ القديم، وأن الاتصال الحضاري كان أمراً طبيعياً بين حضارة وأخرى[١٢] وبخاصة إذا كانت متقاربة، ولم يكن ذلك الاتصال مقتصراً على الكويت والعراق ولكن أيضاً حضارة وادي الرافدين مع منطقة الخليج ومع الهند ثم حضارة العراق مع فارس من جهة ومع الشام من جهة أخرى، وفي الفصل الأول من الكتاب يقول «وكاظمة كما البصرة عدها المؤرخون العرب على أنها من أرض الجزيرة العربية» إنه لأمر غريب هذا الايحاء بالتبعية وليس في تلك الأقوال التاريخية ما يشير إلى تبعية الكويت للعراق فعندما يقول الحسن الهمداني في القرن الرابع الهجري أفضل البلاد المعمورة... هي الجزيرة... فجنوبها اليمن وشمالها الشام وغربيها شرم الشيخ وفسطاط مصر وشرقيها عمان والبحرين وكاظمة والبصرة...» فما الدليل

هنا على تبعية الكويت للعراق؟!

ويكرر في نفس الفصل «بأن الكويت بلدة صغيرة تقع ضمن موضع كاظمة التاريخية الشهيرة المتصلة ببادية البصرة، وقد ذكرت الكثير من المصادر التاريخية كاظمة وأشارت إليها» وأيضاً ليس هنا ما يشير إلى تبعية الكويت للبصرة، وأن الأرض العربية كلها متصلة جغرافياً[١٣] ويقول كذلك «إن بلاد، ما بين النهرين والشام (الهلال الخصيب) تشكل العمق الأرضي الشمالي لمنطقة الخليج العربي، وأن الجزيرة العربية تشكل العمق الأرضي الغربي لها، ولم يكتف الملك جون الأكدي بإنجاز هذه المهمة الكبيرة وبتحويل التجارة الدولية المحمولة على مراكب دلمون وماجان وملوخا لترسو في ميناء أكاد بل إنه أوصى خلفاءه وأكد عليهم أن يتبعوا هذه السياسة» أين الدليل التاريخي من خلال قراءة هذا الكلام الذي يثبت تبعية الكويت للعراق تاريخياً؟!

وتحت عنوان «التاريخ الجغرافي لوحدة الأرض» يقول الكتاب «وقد أشارت النصوص الأكدية إلى وجود علاقات ثقافية وتجارية ضخمة بين الأكديين وباقي أجزاء منطقة الخليج العربي حيث ورد كثيراً اسم (ميلوخا) وهو اسم الساحل الشرقي من منطقة الخليج العربي حتى وادي السند، ومن المعروف تاريخياً أن صلة بلاد ما بين النهرين ومنطقة الخليج العربي كانت قد سبقت تكوين الخليج العربي نفسه...».

وعندما نتوقف قليلاً لنحلل هذا القول نستنتج ما يلي: ـ

أولاً: إن العلاقات الثقافية قد تمت بين شعوب وحضارات ومناطق عديدة وتلك العلاقات الحضارية ليست دليلاً على تبعية أي منها للآخر.

ثانياً: إذا كانت المؤثرات الحضارية الأكدية امتدت إلى ساحل الخليج العربي الشرقي حتى بلاد السند فهل يعني ذلك أن مطالب العراق ستمتد إلى تلك المنطقة كلها ولماذا لم يطالب بها إذن؟!

ثم لقد كانت هناك علاقات ثقافية بين بلاد ما بين النهرين وفارس والهند في التاريخ القديم فهل يحق لأي منها المطالبة بأراضي الآخرين استناداً إلى ذلك المنطق؟

ويقع الكتاب في التناقض عندما يقول «لقد شهدت المنطقة تاريخاً مشرفاً لوادي الرافدين الحضاري... وسرعان ما ظهرت مدن أصبحت مراكز مثل أور، وأريدو والوركاء ولكش ونينا ونفر والتي مهدت بدورها لظهور السلالات الحاكمة التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ بلاد الرافدين التي ضمت مدينة الكويت...».

لقد قال الكتاب في البداية «تسمية الكويت حديثه وغير موجودة في التاريخ القديم وإن الاسم الشائع لها قديماً كاظمة والقرين» فكيف يقول هنا في ص ٢٤ بأن «المدن التي ظهرت في التاريخ القديم من ضمنها الكويت»، وقلنا إذا كان هناك تفاعل

حضاري فهذا لا ينطبق على الكويت وحدها وإنما يمتد ليشمل مناطق شاسعة قبل أن تكون الحدود على الأرض عندما كانت الحدود على البشر. ويمضي الكتاب في القول: «يمكن تتبع الطريق الذي سلكه إنسان الجزيرة العربية فقد سارت جماعات منه عبر الحافات الشمالية للربع الخالي مروراً بواحة الاحساء مخترقة المنطقة الشرقية لشبه الجزيرة العربية حتى وصلت الخليج العربي، وهناك طريق آخر يتجه إلى داخل جنوب العراق ماراً على امتداد وادي الباطن عند تخوم مدينة الكويت الغربية... ولما بدأت المنطقة تتحول إلى خليج يمتلىء بالماء اضطر السكان القاطنون على امتداد شط العرب إلى التراجع غرباً وشمالاً إلى أرض أكثر ارتفاعاً... وقد عثر على الأرض التي نشأت عليها الكويت حديثاً أدوات إنسان العصر الميزوليثي في ثلاث وحوض (برقان) وعلى الأغلب قرب برك (القطران)... وبالمقابل فإن بقايا ثقافة العبيد وخاصة فخارياتها معروفة في المواقع الشرقية من شبه الجزيرة العربية أي إلى الجنوب من مدينة البصرة أي باحث منصف يقرأ هذا الكلام لا يستدل منه على أي شيء يشير إلى أن هناك تبعية تاريخية بين الكويت والعراق، وإنما ما كان من مؤثرات حضارية تشمل المنطقة كلها وربما تمتد إلى الشرق الأدنى كله. ثم عندما أشار إلى المواقع الشرقية من شبه الجزيرة العربية هل هذا يعني أن مطامع النظام العراقي لا تقف عند حدود الكويت وتمتد إلى كل شرق الجزيرة العربية؟! وقد ذكر أيضاً ص ٢٦ ما يلي: «وإلى عهد قريب كان أقدم ذكر لدلمون في وثيقة كتبت بالمسمارية على رقيم طيني من عهد الملك السومري أورنانشه. أول ملوك سلالة لاجاش الأول (جنوب العراق) ويعود النص إلى حوالي منتصف الألف الثالث قبل الميلاد، ويرد في النص خبر نقل الأخشاب من دلمون إلى بلاد الرافدين، هل هذا يعني أنه بسبب تجارة الأخشاب بين بلاد الرافدين ودلمون يحق للعراق أن يطالب بالبحرين من منطلق الحق التاريخي؟!

ويمضي الكتاب في ذكر المبررات الضعيفة والتي يحاول من خلال التأكيد عليها إثبات ادعاء النظام العراقي بالحق التاريخي بالكويت فهو يقول ص ٢٨ «بأن الأواني الفخارية المكتشفة في جزيرة فيلكا تشبه الأواني الفخارية المكتشفة في بلاد ما بين النهرين، ويضيف ص ٢٩ بأن الآثار المكتشفة في فيلكا تثبت أن الزي الذي كان يلبسه سكان الكويت شبيه بالزي الذي كان يلبسه سكان بلاد الرافدين في القديم «كيف تكون مثل هذه الأمور أدلة على تبعية بلد لآخر؟ إن تشابه الأواني الفخارية بين بلد وآخر له دلالة على التفاعل الحضاري بين تلك البلدان، ثم إن تشابه الزي لا يعني بأي حال تبعية بلد لآخر فهل تشابه زي الموريتانيين مع زي اليمنيين يعني تبعية موريتانيا لليمن، وهل تشابه لبس «البدلة» الغربية اليوم بين العراق وبريطانيا يعني أن بريطانيا بعد ألف عام لها حق المطالبة بالعراق؟!

ويسوق واقعة أخرى «بأن والي البصرة عندما طلب الفرزدق أيام الدولة

الإسلامية وجده في بيت في كاظمة «وتعجب لمثل هذه الأدلة لمن لا أدلة مقنعة له، فأرض الإسلام واحدة أثناء الدولة العربية الإسلامية، وإن طلب شخص وجد في مدينة إسلامية لا يعني بأي حال من الأحوال بأن تلك المدينة تابعة للأخرى فبأي مقياس وأي دليل وأي منطق يستدل من ذلك على مطالبة تاريخية للعراق في الكويت ليس ذلك فحسب ولكن أيضاً يقول ص ٣٢ «ومن جملة ما يؤكد تبعية الأرض التي أطلق عليها الكويت إلى البصرة أن المؤرخ الأديب عثمان بن سند البصري انتسب إلى البصرة لقباً على الرغم من أن ولادته كانت في جزيرة فيلكة».

إذا كانت الأسماء دليلاً على تبعية دول لدول أخرى فإن هناك أسماء في المغرب لعائلة عراقية وهناك أسماء لعائلات مغربية في مصر، وهناك اسم «المصري» لعائلات فلسطينية وهكذا، فالهجرة كانت دائماً في البلاد العربية، وانتقال شخص أو قبيلة وإطلاق اسم عليه أمر عادي كان يحدث، وهناك الآلاف الذين انتسبوا لقبائل وأخذوا أسماءها، أو هاجروا وأخذوا أسماء الموطن الجديد، فليس مع ذلك دليل بل هو دليل صارخ على ضعف الادعاء نفسه وهشاشته. يقول الكتاب ص ٣٧ «فإن أرض الكويت هي جزء من أرض العراق... كما في منطقة الأحواز بأنها تكونت من ترسيب ما تحمله الأنهار من ترسبات خلاف آلاف السنين من تكوينها».

إذا كانت الأحواز ينطبق عليها ما ينطبق على الكويت جغرافياً في تكوين تربتها تاريخياً كما يذكر فلماذا تخلى العراق عن المطالبة، بها وتركها لإيران بعد أن سلم بما جاء في اتفاقية الجزائر ١٩٧٥م؟!

ومن الأمور التي يرى مؤلفا الكتاب بأنها تؤكد مطالبة العراق بالكويت قولهما: «كان أهل الكويت يعتمدون في الحصول على المياه العذبة من شط العرب... وأصبح نقل الماء من شط العرب إلى الكويت مهنة مارسها الكثير من (الكويتيين) وبنوا السفن الصغيرة والمتوسطة من أجلها».

أولاً: لقد كان نقل المياه العذبة من شط العرب في فترة معينة ولم يكن ذلك طوال تاريخ شعب الكويت فقد بدأ عام ١٩٠٩، واستمر حتى بداية الخمسينيات من القرن العشرين(١٤).

ثانياً: هل أن نقل المياه العذبة بالسفن من بلد مجاور إلى آخر يعني تبعية أحدهما للآخر؟! ويستمر الكتاب في التركيز على موضوع مياه شط العرب، ويصور مدى أهميته للكويت وكيف أن بريطانيا سعت لمنع تزويد الكويت بمياه شط العرب لكي تبعد العراق عن الكويت ص ٤٢ و٤٣ من الكتاب.

إن في هذا إيحاء بأن شعب الكويت لن يعيش إلا بمياه شط العرب وهو يشير إلى أن الحكومة العراقية في عام ١٩٣٢ قد فرضت ضريبة على المراكب الكويتية التي تنقل المياه من شط العرب، ألا يدل ذلك على عدم التبعية وإن الدولتين كانتا تتعاملان ككيانين مستقلين، فإذا كان العراق حريصاً على شعب الكويت وإن المياه قضية حياة أو موت، لماذا تقرر فرض الضريبة على نقل المياه من العراق إلى الكويت؟!

ثالثاً: يركز الكتاب على أن التركيز على البحث عن المياه الجوفية في الكويت كان يهدف إلى عدم الاعتماد على مياه شط العرب وبذلك إبعاد الكويت عن العراق. إن البحث عن المياه الجوفية والاستفادة من مياه الأمطار كمصادر للمياه العذبة في الكويت كان منذ وجود هذا الشعب على هذه الأرض، ولم يبدأ كما يذكر الكتاب بعد عام ١٩٣١.

وفيما يلي فقرة من كتاب مؤرخي النظام العراقي الذين يتحدثون فيه عن ادعاء تبعية الكويت للعراق محاولة لتزييف التاريخ وتأويل الوقائع وهي في حقيقتها لا تدل على أي نوع من التبعية وإن مثل هذه الوقائع طبيعية بين بلدين متجاورين، فيذكر الكتاب ص ٧٣ ما يلي: «وتحدثنا وثائق شركة الهند الشرقية البريطانية عن مظاهر تبعية الكويت للبصرة حكماً مستقلاً عن بغداد، وقد أيده في فكرته الشيخ ثويني بن عبد الله أمير المنتفك وانضم إليه، إلا أن قوات باشا بغداد أجبرت الانفصاليين على الالتجاء إلى الكويت، وعندئذ دارت مراسلات مطولة بين بغداد والكويت لتسليم اللاجئين ١٧٧٦ـ ١٨١٤. (وإن باشا بغداد قال) إن علاقة قديمة ربطت وما تزال تربط أهل الكويت بأهل البصرة».

لنقف نتفحص هذه الفقرة فأين الدليل التاريخي فيها الذي يؤكد ما ذهب إليه كاتبا الكتاب عن تبعية الكويت للعراق، ونرى أن الذي ذكراه هنا يؤكد العكس فالتجاء ما أسماهم بالانفصاليين إلى الكويت والمراسلات بين بغداد والكويت بشأنهم يدل على أن التعامل بين كيانيين وليس كيان واحد، ثم قولهما بأن هناك علاقة قديمة تربط وما تزال تربط أهل الكويت بأهل البصرة الذي ذكرها باشا بغداد ليس فيها أي شيء يدل على التبعية فمثل هذه العلاقات موجودة بين القبائل العربية في أكثر من بلد عربي، وأمر طبيعي بين الدول العربية المتجاورة والتي لا تبعد حدودها إلا بضع كيلومترات لقد كانت هناك علاقات تجارية برية وبحرية وكان هناك اتصال وتواصل بين سكان البلاد العربية في المشرق العربي كما كان ذلك بين سكان منطقة المغرب العربي.

ويعود التكرار في ص ٧٤ لما سبق أن ذكره الكتاب في صفحة سابقة «بأن

حكام الكويت كانوا يدفعون الجزية للدولة العثمانية» وإن هذا النص نقل عن كتاب لوريمر ـ دليل الخليج ـ المأساة هي افتراض مؤلفَيْ الكتاب الغباء في القارىء وضعف وعيه التاريخي.

أولاً: إن كل البلاد العربية التي كانت تخضع للعثمانيين بصورة اسمية أو فعلية كانت تدفع الجزية للدولة العثمانية.

ثانياً: إن لوريمر قال كانت تدفع للدولة العثمانية وليس للعراق، وهذا لا يختلف عن دفع الجزية من قبل أي بلد عربي لتلك الدولة.

ثالثاً: فإن دفع الجزية في فترة معينة لا يعني تبعية أي بلد لآخر من جهة، وليس من حق أحد أن يرث البلد الذي كان يدفع الجزية لهذه الدولة أو تلك.

رابعاً: إن ولايات العراق وقد كانت تابعة تبعية فعلية للدولة العثمانية كانت تدفع الجزية لتلك الدولة فهل يمكن أن تطالب تركيا بوراثة الدولة العثمانية وولاياتها في العراق علماً بأن الكويت لم تكن كما تثبت الوثائق تابعة تبعية فعلية لأية جهة العراق أو غيره في عصر الإمبراطورية العثمانية.

خامساً: نستنتج بأن دفع الجزية في فترة معينة يثبت استقلال الكويت وليس تبعيتها لأنها لو كانت تابعة لولاية البصرة كما يدعى العراق لما طالبت الدولة العثمانية بأن تدفع الكويت الجزية ولكانت الجزية التي تدفعها ولاية البصرة تشمل الكويت!! إن أخطر أزمة يعيشها مثل هؤلاء الكتبة للتاريخ هو تغيير الوقائع وتفسيرها حسب هوى وسياسات الحكام.

وفي ص ٨٢ يذكر الكتاب المذكور ما يلي: «على الرغم من اتفاقية ١٨٩٩ بين بريطانيا وشيخ الكويت لم تلغ السيادة العثمانية على الكويت ـ حيث إن بريطانيا ما كانت لتشجع فكرة انفصال الكويت تماماً عن الدولة العثمانية إلا أنه مما لا ريب فيه أن الاتفاقية قد سدت الطريق أمام الدولة العثمانية وبالتالي المانيا في الخليج العربي...».

وتفنيداً لهذا نقول إن السيادة العثمانية على الكويت من الناحية الفعلية لم تكن موجودة، وتؤكد ذلك نفس المصادر التي حشدها مؤلفا الكتاب ومنها كتاب لوريمر «دليل الخليج» فيذكر ما يلي «بعد ١٩٠١ اتفقت الحكومة البريطانية والباب العالي على احترام الوضع القائم في الكويت والإبقاء عليه كما هو...»[١٥] وأيضاً أن النص الذي ذكره كتاب النظام العراقي يؤكد حقيقة وهي أن الكويت كانت قادرة في نهاية القرن التاسع على توقيع اتفاقيات مع القوى الخارجية في الوقت الذي لم يستطع

العراق أو أي من ولاياته العثمانية آنذاك على القيام بعمل مماثل نتيجة للتبعية الفعلية للدولة العثمانية التي كان يعيشها العراق حتى سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى[١٦].

ورغم أن مراسلات الحكومة العراقية مع شيخ الكويت عام ١٩٣٢م تؤكد حدود الكويت التي تم تحديدها بموجب اتفاقيتي ١٩١٣، ١٩٢٢ يحاول الكتاب أن يزيف التاريخ ويلوى عنق الحقائق ليوحى بعكس ذلك فقد اعترف مؤلفا الكتاب في ص ١٠٢ بأن تلك المراسلات طالبت بتحديد الحدود وتأكيد ما سبق الاتفاق عليها بشأنها بين الكويت والعراق إلا أنهما يثيران بأن هذا الاتفاق لم يأخذ صفته الدستورية، وإن هذا التمديد يجعل جزيرتي وربه وبوبيان داخل حدود الكويت ويجعل أرض الكويت متداخلة مع أرض العراق!

أولاً: إن تلك المراسلات والاتفاقات صدرت عن حكومة عراقية هي التي وقعت على استقلال العراق ودخوله عصبة الأمم، ثم مرة يرى مؤلفا الكتاب أن بعض الحكومات العراقية السابقة محقة في مطالبتها بالكويت ومرة لا يعترفان بها أو بغيرها على أنها كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية. أما مسألة الصفة الدستورية فليس للعراق دستور دائم حتى اليوم، ومجلس الأمة العراقي في الثلاثينيات كان مجلس الحكومة ولم يأت عن انتخابات حرة كما تؤكد ذلك أدبيات النظام العراقي الحالي نفسه وذلك يعني أن رأيه لا يختلف عن رأي الحكومة العراقية، فالحجة التي لم يجد مؤلفا الكتاب غيرها واهية وغير منطقية. وإن مجرد قولهما بأن ذلك التحديد وإدخال جزيرتي وربه وبوبيان داخل حدود الكويت يجعل أرض الكويت متداخلة مع أرض العراق هو اعتراف بأن للكويت حدوداً مع العراق، وإن هناك أرضاً للكويت وأرضاً للعراق.

إلى هنا نكتفي بتفنيد ما جاء في كتاب «الكويت عراقية» الذي أصدره النظام العراقي بعد احتلاله الكويت في اغسطس ١٩٩٠م وما تبقى من صفحات الكتاب ليست لها أهمية، وتستعرض عملية الاحتلال (الضم بالقوة) ومبرراتها من وجهة نظر النظام العراقي، وقد كتب عنها الكثير. والمأساة التي يعيشها علم التاريخ العربي أن مؤرخي الأنظمة يعمدون إلى تزييف التاريخ وتسيير وقائعه وأحداثه لأغراض الأنظمة السياسية، ولا يقولون الحقيقة التاريخية، وبسبب الإرهاب وغياب الديمقراطية يلوذ المؤرخون الحقيقيون بالصمت أو اللجوء إلى الكتابة الرمزية أو يقومون بتغييب الحقائق رغماً عنهم!

الآن بعد أن قال مؤرخو النظام العراقي رأيهم من خلال هذا الكتاب وتفنيدنا لتلك الآراء نستمر في مناقشة هذه المسألة ادعاء (الحق التاريخي) الذي يدعى النظام

العراقي من خلاله بتبعية الكويت للعراق. يقول د. عبد الله الأشعل: «أما عن مدى سلامة دعوى العراق من الناحيتين التاريخية والقانونية فإنه يلزم الصحة لهذه الدعوى توفر ثلاثة أركان وهي: أن الكويت كانت جزءاً إدارياً من البصرة، وأن يثبت أن العراق ورث السيادة التركية الإقليمية عن الكويت، وأن دعوى العراق استمرت على الكويت... دون أية معارضة، ويرى الرأي الراجح أنه من الثابت تاريخياً أن تركيا لم تمارس على الكويت (سيادة) بالمعنى القانوني للمصطلح... ومنذ سنة ١٨٩٦ فرض شيخ الكويت رسوماً جمركية بمبلغ ٥٪ على السلع العثمانية من العراق[١٧].

أما بالنسبة للحجج القانونية للادعاء بوراثة العراق لوادي الرافدين والكويت فتجدر الإشارة إلى أن العراق لم يكن دولة لها أهلية الوراثة حين تنازلت تركيا عن ممتلكاتها في معاهدتي سيفر ولوزان، كما أن الكويت لم تكن خاضعة لسيادة تركيا، ومن ناحية ثالثة فإن تركيا حين تنازلت عن ملكية تلك الأقاليم أصبحت سيادتها عليها غير قابلة للوراثة، ومن ناحية رابعة فإنه بعد تصفية الامبراطورية العثمانية أصبح العراق خاضعاً لنظام الانتداب (البريطاني) بينما ظلت الكويت إقليماً منفصلاً تحت الحماية البريطانية[١٨].

ثم إن المراسلات بين الحكومة العراقية وشيخ الكويت في الثلاثينيات والخمسينيات والستينيات تدل على اعتراف بكيانين منفصلين، والذي توج باعتراف العراق الرسمي باستقلال الكويت، وتبادل التمثيل الدبلوماسي عام ١٩٦٣م، واعترافه لوضع الحدود العراقية الكويتية[١٩] تلك الحدود التي أقرتها اتفاقية العقير ١٩٢٢، والخطابات المتبادلة بين رئيس وزراء العراق وشيخ الكويت عام ١٩٣٢، والتي أشرنا إليها في معرض ردّنا وتفنيدنا لما ذكره مؤلفا كتاب النظام العراقي «الكويت عراقية». إن ادعاء الحق التاريخي لبلد في بلد آخر لا يجوز في عصرنا لأن التسليم بذلك تغيير في خريطة العالم كله، وتأكيد لما تدعيه الحركة الصهيونية في فلسطين التي يدعى النظام العراقي بأنه يسعى لتحريرها وعودتها إلى شعبها العربي.

هل يجوز لليهود الادعاء بأنهم كانوا في فلسطين في التاريخ القديم، ولذلك لهم الحق في السيطرة عليها اليوم؟ وهل يجوز لهم تحقيق حلمهم في إقامة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات من منطلق الحق التاريخي؟!

وهل يجوز لليهود أن يطالبوا بالعراق لأن السبى البابلي نقل اليهود إلى العراق في القرن السادس قبل الميلاد (٥٨٦ـ ٥٣٩ ق.م)؟ وفي بابل مارس اليهود شعائرهم الدينية، وتكونت ديانتهم اليهودية[٢٠]. وتكلموا اللغة الآرامية، وأصبحت لهم ثقافتهم

وكيانهم وحضارتهم واستمر تواجدهم في العراق، عدة قرون بعد ذلك حتى التاريخ الحديث؟

لقد حاولت منظمات صهيونية أوروبية توطين اليهود في العراق عدة مرات في بداية القرن العشرين، واقترح توطين خمسين ألفاً من اليهود في المرحلة الأولى، ولكن السلطان عبد الحميد رفض المشروع وفشل بعد أن تركز نشاط الحركة الصهيونية على فلسطين منذ بداية القرن العشرين[٢١].

إن ادعاء إسرائيل بالحق التاريخي لا يبرر امتلاكها للأراضي، وهذا الادعاء غير مقبول في القانون الدولي، والعبرانيون الذين عاشوا بفلسطين لفترة اندمجوا وذابوا مع بقية شعوب العالم وحملوا هوية هذه الشعوب[٢٢]. فكيف يحق لهم اليوم أن يخرجوا ليطالبوا بأرض الغير أرض العرب ثم إن إسرائيل قامت، وفرضت كدولة وكيان بالقوة بعد الحرب العالمية الثانية عندما كان العرب ضعفاء، وتحت السيطرة الاستعمارية، ثم إن هذا الفرض حدث بعد قيام الكيانات، وتثبيت القانون الدولي، واعتراف الدول به. إن التناقض الكبير الذي وقع فيه النظام العراقي هو أنه ينكر على إسرائيل مطالبتها بالحق التاريخي في فلسطين في الوقت الذي يطالب هو بحق تاريخي في الكويت على أن الكويت كانت تابعة للعراق الذي كان ولايات ثلاثاً تابعة للدولة العثمانية، وإذا وافقه أحد على ذلك الادعاء فهذا يعني أنه سيطالب بمناطق عربية أخرى كانت كذلك تابعة للدولة العثمانية، وإن لإسرائيل الحق فيما تطالب به! كما إن لإسرائيل استناداً لذلك المنطق الحق في المطالبة بالعراق! إن مطالب تركيا بشرق الجزيرة العربية والخليج لم تقف عند حدود الكويت في العقود الثلاث الأخيرة من القرن التاسع عشر، فقد امتدت إلى البحرين والاحساء وقطر وساحل عمان[٢٣] فهل هذا يعني أن من حق العراق المطالبة بهذه المنطقة كلها كما أشار كتاب مؤرخي النظام العراقي الذي فندنا ادعاءاته؟!

إن الذي يتحدث عن حق تاريخي عليه أن يعيش العصر، ويدرك أن ما يدعيه يجب أن يكون ضمن النسق التاريخي لا خارجه، وأن الذي يدعى التمسك به من سيادة اسمية لم تكن سيادة فعلية، ولم تكن مشروعة لأنه هو نفسه لا يعترف بها اليوم. كما ينبغي أن يدرك المستجدات الجغرافية والسياسية والقانونية إقليمياً ودولياً، والتي حدثت بعد سقوط الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى إضافة إلى أن تلك التبعية التاريخية التي يدعيها لم تكن حقيقة واقعة في الجغرافيا السياسية[٢٤] وإن ادعاء العثمانيين المؤقت بالتبعية الاسمية للكويت لم تكن تتجاوز الثلاثين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر. هذا بالإضافة إلى أن العراق ليس مخولاً في المطالبة نيابة عن الدولة العثمانية، وإلا سمح لتركيا للمطالبة بالعراق! كما نضيف ألا تعتبر تلك المطالبة

العراقية متعارضة مع المبادىء والأهداف القومية التي يدعى النظام العراقي التمسك بها؟!

أليس في ادعاء النظام العراقي بالحق التاريخي في الكويت تناقض أشد عندما يقول إنه بحاجة إلى منفذ بحري على الخليج، وكان يسعى للسيطرة على جزيرتي وربة وبوبيان، ثم يطالب بالكويت كلها؟! وكيف يعترف نفس النظام بالكويت دولة مستقلة، ويتبادل معها التمثيل الدبلوماسي ثم يدعى تبعيتها له؟! وأيضاً كيف سيتم اتحاد العرب في المستقبل إذا ساد مبدأ الضم بالقوة الذي انتهجه النظام العراقي، وإلغاء دور الشعوب بل سحق الشعوب من أجل تحقيق ذلك الغرض لاعتبارات ومبررات اقتصادية وسياسية يعيشها ذلك النظام في هذه المرحلة التاريخية نتيجة مغامراته وحروبه المتلاحقة؟!

إذا كان النظام العراقي ـ ومؤرخوه ـ يستخدم التاريخ لمصلحته السياسية فإن في التاريخ من الوقائع التي ترد على كل محاولات التزييف وتحتاج إلى تحرك المؤرخين المنصفين المتخصصين في التاريخ الحديث والمعاصر للبحث العلمي بهدف الوصول إلى الحقيقة التاريخية ووقف محاولات تفسير التاريخ حسب أهواء الأنظمة السياسية أو الانتقاء من الأحداث التاريخية، ما ينسجم مع أهداف هذه الأنظمة بدون ذكر الحقيقة التاريخية كاملة وبحياديه وموضوعية. إننا بحاجة إلى عدد من المؤرخين الموضوعيين الذين يتفرغون للبحث التاريخي لا لكي يعيدوا كتابة التاريخ العربي، ولكن لإعادة قراءة التاريخ بعلمية وموضوعية بعيداً عن التأثير والتأثر بنزعات ومطامع الأنظمة السياسية القائمة.

(نتائج مستفادة)

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة لابد من الوصول إلى بعض النتائج المستفادة من هذا الدرس الذي حدث إثر إقدام النظام العراقي على احتلال الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م.

أولاً: إن الأزمة بين العراق والكويت تاريخياً لم تكن لتتعدى مسألة خلاف حول الحدود، وإن الوقائع التاريخية ووثائقها تثبت ذلك.

ثانياً: إن العراق قد اعترف بالكويت دولة مستقلة وبحدودها في عام ١٩٦٣ وليس من حق النظام العراقي نسف ذلك الاعتراف لمجرد الخلاف السياسي أو الأطماع الجديدة لأسباب اقتصادية أو سياسية.

ثالثاً: إن مسألة الحدود بين الكويت والعراق مسألة تتعلق بالقانون الدولي بعد أن

أصبحت للدول حدود واعترف بها القانون الدولي.

رابعاً: إن ادعاء النظام العراقي بالحق التاريخي في الكويت لا يستند إلى أساس تاريخي إضافة إلى أن هذه المسألة (الحق التاريخي) لا وجود لها في القانون الدولي ولا الأعراف الدولية والإقليمية فحدود الدول قد تم تحديدها في المنطقة منذ الحرب العالمية الأولى وبعدها وتم الاعتراف بها ومنها حدود العراق وليس من حق أحد أن يدعى حق الفتح أو الضم بالقوة أو تبعية دولة أو جزء منها له. فلم تكن هناك حدود بين الدول العربية في السابق مثبتة على الأرض وإنما كانت على البشر، وبعد تثبيتها واعتراف المنظمات الدولية بها انتهى الأمر وأصبحت واقعاً.

خامساً: اتضح من هذه الدراسة بأن المبررات التي يطرحها النظام العراقي في ادعائه بالحق التاريخي ضعيفة وليس لها سند تاريخي حقيقي أبرزها بأن الكويت كانت تابعة للدولة العثمانية وقد تم تفنيد هذا المبرر في دراستنا هذه ملخصة أن الكويت لم تكن تابعة تبعية فعلية للدولة العثمانية ثم إن العراق ليس وريث الدولة العثمانية إضافة إلى أن هذا الواقع قد زال وإلا لكان من حق تركيا أن تدعى الحق التاريخي في تبعية العراق لها.

سادساً: ندعو إلى ظهور جيل من المؤرخين العرب الموضوعيين الذين يبحثون عن الحقيقة التاريخية، ولا يكونون أداة في يد الأنظمة السياسية لتحقيق أهداف وأطماع مكشوفة.

الهوامش والمراجع

(١) - Wilson T. Arnold: **The persian Gulf**, G. B., 1959, P. 249.

(٢) مذكرة الحكومة البريطانية إلى الحكومة التركية في يوليو ١٩١٢ حول وصف الحدود العراقية الكويتية. انظر: - Foriegn office (F. O.) 31369, Nov, London: 1941, No. 4.

(٣) - A. H. T. Chisholm: **The First Kuwait oil concession,** London: Frank lass, 1975, P. 23.

(٤) جواد العطار: **تاريخ البترول في الشرق الأوسط**، بيروت: ١٩٠١، ١٩٧٢، ص ٢٠، ٢١.

(٥) وليد الأعظمي: **الكويت في الوثائق البريطانية ١٧٥٢ـ ١٩٦٠**، لندن ـ قبرص: ١٩٩١، ص ١٢١، ١٣٢. انظر أيضاً: يوسف السميط: **الحدود السياسية لدولة الكويت**. الكويت: ص ١٣ـ ١٤.

(٦) محمود بهجت سنان: **الكويت زهرة الخليج العربي**، ١٩٥٥، ص ١٠٢ـ ١٠٣. انظر أيضاً:

جي. بي. كيلي: **الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية**، ترجمة خيري حماد، بيروت: ١٩٧١، ص ٢٨، ١٧٦. انظر أيضاً: د. أحمد مصطفى أبو حاكمة: **تاريخ الكويت الحديث**، الكويت: ١٩٨٤، ص ٣٥٧، ٣٥٩. انظر أيضاً: فاسيليف: **تاريخ العربية السعودية**، موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦، ص ٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٧.

(٧) مدون في أسفل كل خريطة المصدر الذي أخذت منه، ومثبت عليها تاريخها والخرائط مرفقة بهذه الدراسة.

(٨) محمد عدنان مراد: **صراع القوي في المحيط الهندي والخليج العربي، جذوره التاريخية وأبعاده**، بيروت: ١٩٨٤، ص ٣٨٥.

(٩) - F. O. 371/ 31359, Oct. 1940, 9, gan. 1942, Dec. 1951, London.

انظر أيضاً: الكويت في الوثائق البريطانية، ص ١٣٢، ١٣٤.

(١٠) - F. O. 371/ 31359, File No. 109546, March 1954.
- F. O. 371/ 31359, File No. 120598, Nov. 1255.
- F. O. 371/ 31359, File No. 120598, Jan. 1956.

(١١) د. عبد الله الأشعل، **قضية الحدود في الخليج العربي**، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية في الأهرام، ١٩٧٨، ص ٢٩.

(١٢) تقرير عن الحفريات الأثرية في جزيرة فيلكا، **وزارة التربية والتعليم في الكويت**، الكويت: بدون تاريخ، ص ١٧.انظر أيضاً: د. سليمان البدر: **العلاقات الحضارية في الوطن العربي خلال الألف الثاني قبل الميلاد**، الكويت: ١٩٨٣، ص ٩٠ـ ٩١.

(١٣) انظر: عبد العزيز الرشيد: **تاريخ الكويت**، الكويت: ١٩٧٨م، ص ١٩٨ـ ١٨٩.

(١٤) انظر: عبد الله الحاتم: **من هنا بدأت الكويت**، دمشق: بدون تاريخ، ص ١٥٠.انظر حول هذا الموضوع:
- R/ 15/ 5/ 160, Kuwait's Water Suply 1932- 42. See also: R/ 15/ 1/ 511, 13 Nov. 1912.

(١٥) لوريمر: **دليل الخليج**، القسم التاريخي، الجزء الأول، قطر: ص ٥٧٣.
انظر أيضاً: - B. J. Slot: **The Origins of Kuwait,** E. J. Bril, Leiden, New York: 1991, P. 10.

(١٦) مجموعة من المؤلفين: **الكويت وجوداً وحدوداً**، إصدار مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، القاهرة: ١٩٩١، ص ٦٩.

(١٧) قضية الحدود في الخليج العربي، ص ٣١، ٣٢.

(١٨) قضية الحدود في الخليج العربي، ص ٣٢.

(١٩) قضية الحدود في الخليج العربي، ص ٢٩.

(٢٠) د. أحمد سوسة: **العرب واليهود في التاريخ**، بغداد: ١٩٧٢، ص ١٥٨.

(٢١) العرب واليهود في التاريخ، ص ٣٥٩.

(٢٢) مناقشات ندوة «الرؤية الفلسطينية للحل السلمي في الشرق الأوسط»، **مركز الدراسات والأبحاث الفلسطينية**، واشنطن، جريدة صوت الكويت: ٢٣ نوفمبر ١٩٩١م.

(٢٣) جون ب. كيلي: **بريطانيا والخليج ١٧٩٥ـ ١٨٧٠**، الجزء الثاني، ترجمة أحمد أمين عبد الله، سلطنة عمان: ١٩٧٩، ص ٦٤٢ـ ٦٥٢.

(٢٤) د. عبد الله العثيمين: **العلاقات بين الدولة السعودية الأولى والكويت**، الطبعة الثانية، الرياض: ١٩٩٠، ص ٨٠، ١٦٧.

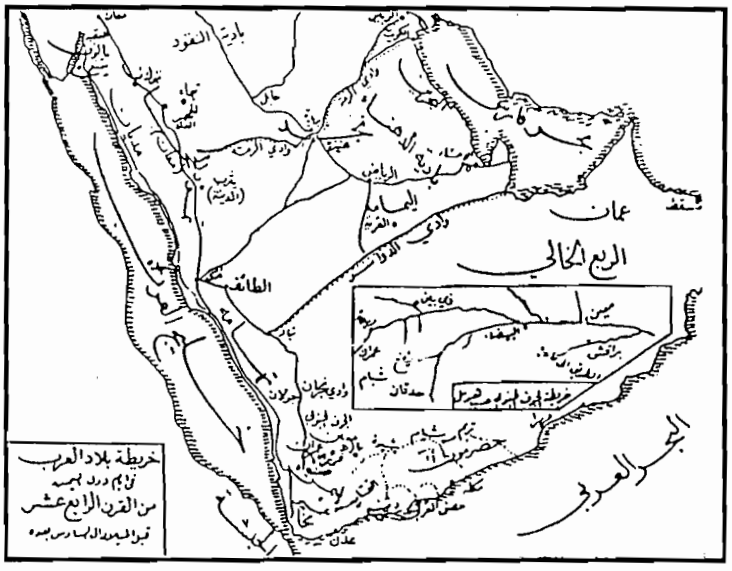

الكويت في خريطة بلاد العرب، نقلت عن كتاب (الخرائط التاريخية)، تأليف أحمد صالح مصر- ١٩١٢م

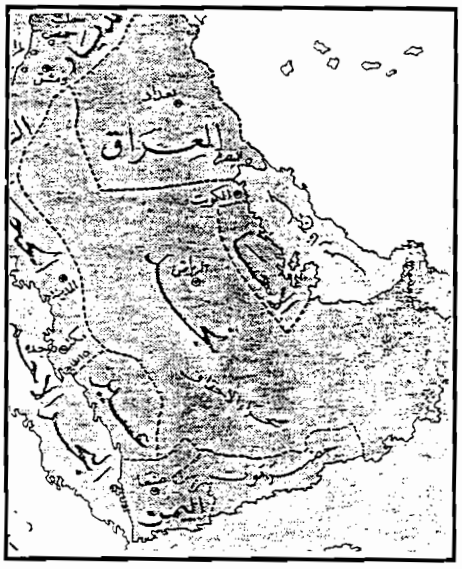

الكويت في خريطة الدول الغربية، نقلت عن المجلة الألمانية:

Daserwachen Arabiens برلين - ١٩٣٨م

الكويت في خريطة العراق السياسية، نقلت عن كتاب (لغة المنجد)
الطبعة الخامسة عشر، المكتبة الكاثوليكية، بيروت ـ ١٩٤٥م

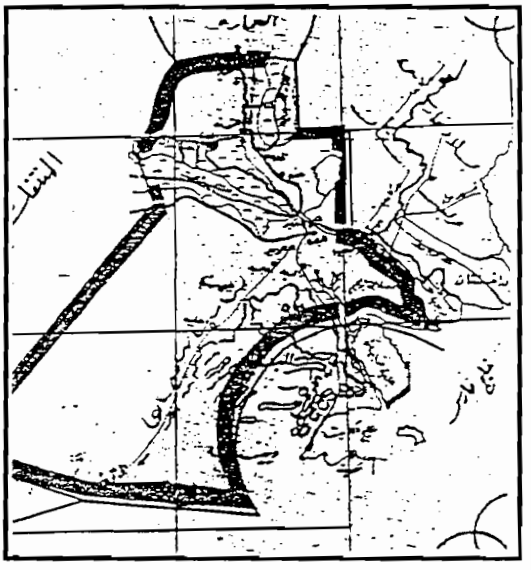

الكويت في خريطة لواء البصرة، نقلت عن كتاب (اطلس العراق)
ترسيم المهندس عبد الجبار، بغداد ـ؟

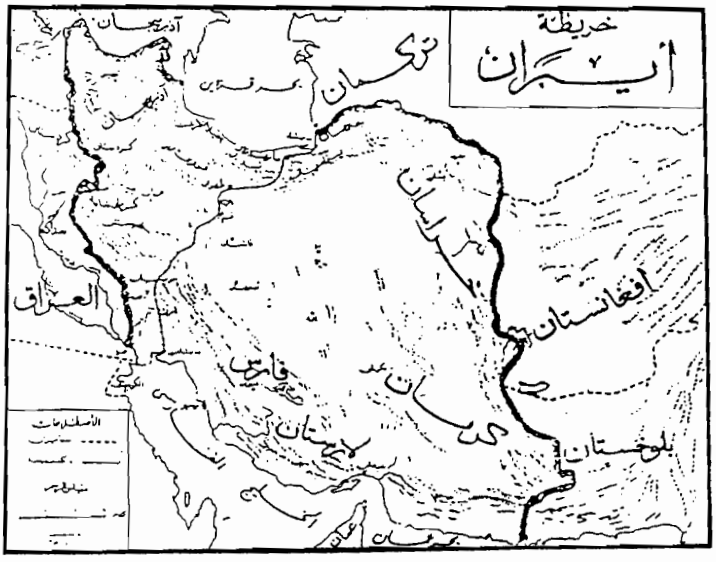

الكويت في خريطة إيران، نقلت عن (مجلة الثقافة)، العدد الخاص لإيران، القاهرة ١٩٣٩م.

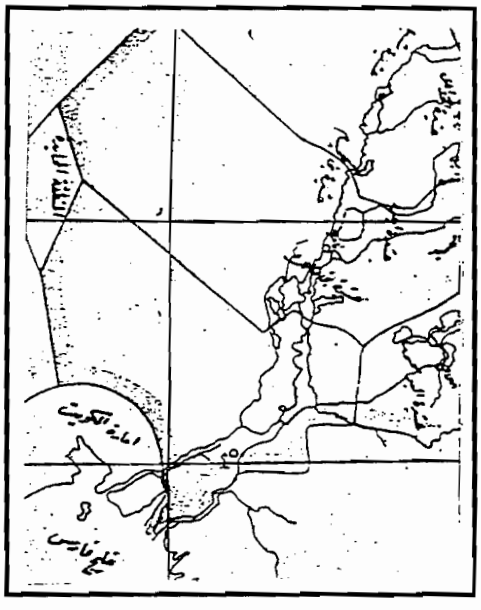

الكويت في خريطة العراق، نقلت عن كتاب (أطلس العراق) ترسيم المهندس عبد الجبار، بغداد ـ؟

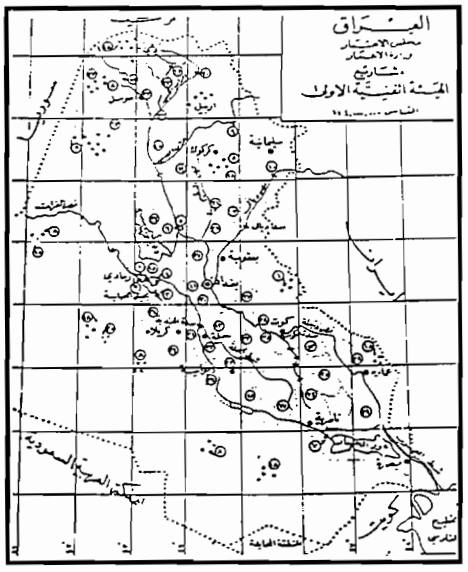

الكويت في خريطة العراق، نقلت عن (نشرة الأسبوع الثالث للاعمار)
من منشورات وزارة الاعمار العراقية، بغداد ـ ١٩٥٨م